جامعة غرداية

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم تجارية

شعبة علوم تجارية

تقرير تربص مقدم لاستكمال متطلبات شهادة الليسانس اكاديمية

تخصص تجارة دولية

بعنوان:

# تأثير سياسات التجارة الخارجية على أداء المؤسسات الصناعية

## دراسة حالة الشركة الجديدة للمبرد الصحراوي

من اعداد الطالب:

بلكبير محمد أكرم

تحت إشراف:

د. أويابة صالح

ب.مصطفى

السنة الجامعية: 2024/2023

**Université Ghardaïa**

**Faculté des sciences économiques, commerciales et des sciences de gestion**

**Domain sciences économiques, de gestion et commerciales**

**Département : sciences commerciales**

**Spécialité : commerce international**

**Rapport de stage**

**Présent en vue d'obtenir le diplôme de la LICENCE FONDAMENTALE**

**Spécialité : commerce international**

# L'impact des politiques de commerce extérieur sur la performance des entreprises industrielles

## Etude de cas institutionnel SONERAS

**Elabore par :**

**Belkebir Mohamed Akram**

**Encadre par :**

**OUYABA Salah**

**B.mustapha**

**Anne universitaire : 2023/2024**

**الاهداء:**

**اللهم لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك أستغفر الله سبحان الله الحمد لله اللهم صلي وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.**

**اهدي هذا الانجاز**

**إلى امي و ابي و أخوتي و اصدقائي.**

**راجي من الله تعالى ان ينفعني بما علمني وان يعلمني ما اجهل ويجعله حجة لي لا علي.**

بلكبير محمد اكرم

**شكر و عرفان:**

**لا بد من التوجه اولا بالشكر لله عز وجل الذي وفقني للوصول الى هذه المرحلة العلمية**

**كما اتوجه بالشكر لكل من الوالد و الوالدة و الاخوة على وجودهم الدائم**

**و اتقدم بالشكر للاستاذ المشرف على حسن تقديمه للتوجيهات و الارشادات**

**كما لا انسى ان اشكر المؤسسة المستقبلة على حسن الاستقبال و كذلك المؤطرين على تقديمهم للمعلومات اللازمة**

**الملخص**:

من خلال دراستنا الميدانية للشركة الجديدة للمبرد الصحراوي الخاصة بإنتاج مبردات السيارات اكتشفنا مدى التأثير الذي تخضع له المؤسسات الصناعية من قيود و سياسات مثل الحواجز التجارية و الرسوم الجمركية التي تفرضها التجارة الخارجية خاصة في الجزائر التي تعرف على انها من اكثر الدول تعقيدا فيما يخص هذا المجال فاتضح لنا ان هناك صعوبة في الاستيراد و التصدير على حد سواء فاكتشفنا انه على سبيل المثال الرسوم الجمركية مبالغ فيه سعرها مما يزيد التكاليف على المؤسسة فيصعب التبادلات التجارية على المؤسسات الجزائرية. تم التوصل الى هاته النتائج من خلال دراستنا الميدانية حيث تمت عن طريق المقابلات الشخصية لإطارات المؤسسة و طرح اسئلة في حدود مجال البحث كما ان الدراسة شملت استحداث استراتيجيات جديدة مع التوترات التجارية الدولية و تم الوصول في النهاية الى بعض النتائج و التوصيات التي من شانها ان تساعد المؤسسة على التأقلم مع متغيرات سياسة التجارة الخارجية.

**الكلمات المفتاحية**: الاستيراد، التصدير، الرسوم الجمركية، التبادلات التجارية، سياسة التجارة الخارجية، الحواجز التجارية، المؤسسات الصناعية، التجارة الخارجية

**Résumé :**

Apres notre étude au niveau de "S O N E R A S" société de production de refroidisseurs de voitures, nous avons découvert l'ampleur de l'impact que les institutions industrielles subissent des restrictions et des politiques telles que les barrières commerciales et les droits de douane imposés par le commerce extérieur, en particulier en Algérie, qui est connue comme l'un des pays les plus complexes dans ce domaine, il nous est donc apparu clairement qu'il y a des difficultés à l'importation et à l'exportation, donc on n'as découvert que, par exemple, les droits de douane sont surévalués, ce qui augmente les coûts pour l'institution ,cela déficit les échange commerciale pour les entreprises algériennes. Ces résultats ont été obtenus grâce à notre étude niveau de la société , où elle a été réalisée par les responsable d'entretiens et les cadres de l'institution et de questions posées dans les limites du champ de recherche, et l'étude a inclus le développement de nouvelles stratégies avec les tensions commerciales internationales, et enfin des résultats et des recommandations ont été obtenus qui aideraient l'institution à s'adapter aux variables de la politique du commerce extérieur

**Mots-clés** : Importation, exportation, droits de douane, échanges commerciaux, politique du commerce extérieur, Barrières commerciales, entreprises industrielles, commerce extérieur

**فهرس المحتويات:**


| العنوان | الصفحة |
|---|---|
| الملخص | 05 |
| الاهداءات | 03 |
| شكر و عرفان | 04 |
| فهرس المحتويات | 06 |
| فهرس الاشكال | 06 |
| مقدمة | 07 |
| المبحث الاول: | 11 |
| المبحث الثاني: | 14 |
| خاتمة | 21 |
| قائمة المراجع | 25 |


**فهرس الاشكال:**


| الرقم | العنوان | الصفحة |
|---|---|---|
| الشكل رقم (01) | الهيكل التنظيمي للشركة الجديدة للمبرد الصحراوي | 12 |
| الشكل رقم (02) | اعمدة بيانية توضح الكميات المستورد من المواد الاولية من سنة 2021 الى سنة 2023 | 21 |

**مقدمة:**

في عالم الاعمال اليوم، يعتبر فهم تأثير سياسة التجارة الخارجية على المؤسسات الصناعية امرا حيويا لنجاح الاعمال و استمراريتها، اذ تعد سياسات التجارة الخارجية عاملا محوريا يؤثر على قدرة المؤسسات على النمو و التنافسية في السوق العالمية. فمع التحولات الاقتصادية العالمية و تباين السياسات التجارية بين الدول، تجد المؤسسات الصناعية في الجزائر انفسها امام تحديات جديدة و فرص متجددة و تتوقف قدرة المؤسسات الصناعية على الازدهار و النمو على قدرتها على التكيف مع التغيرات في البيئة الخارجية و من ابرز هذه التغيرات تلك المتعلقة بسياسات التجارة الخارجية و التي نقصد بها على انها مجموعة من الاجراءات و الوسائل التي تطبقها او تستخدمها الدولة في مجال التجارة الخارجية بغرض تحقيق اهداف عديدة و تشمل كل من اسعار التعريفة الجمركية و القيود و غيرها، سنتطرق في دراستنا الميدانية حول مدى تأثير سياسات التجارة الخارجية الجزائرية على المؤسسة الصناعية بشكل خاص التي لها شان في المبادلات التجارية مع الدول الاخرى. تحديدا التأثير من خلال تغيرات في حجم الاستيراد للمواد الخام.

حيث ان الغرض من هذه الدراسة هو البحث عن حلول للعوائق التي تشكلها، و ذلك من خلال القيام بمجموعة من المقابلات الشخصية مع اطارات المؤسسة و الاستعانة بمجموعة من الاحصاءات السنوية، كذلك و من اسباب اختيار هكذا نوع من البحوث هو انه لم يلقى اهتماما كبيرا نظرا لأهميته الكبيرة. كذلك نامل ان نساهم في اثراء النقاش حول اهمية سياسات التجارة الخارجية في تحديد مسارات النمو و التطور للمؤسسات الصناعية في سبيل تحقيق التنمية المستدامة و النجاح في الاسواق العالمية.

**:على ضوء هذا يمكن صياغة الاشكالية التالية**

– مامدى تأثير سياسات التجارة الخارجية على اداء المؤسسات الصناعية ؟

**:و على هذا يمكن صياغة الاسئلة الفرعية**

– ماهي الفرص التي تم تحقيقها للمؤسسات الصناعية نتيجة سياسات التجارة الخارجية ؟

– هل ساهمت سياسة التجارة الخارجية في التوسع الدولي للمؤسسات الصناعية ؟

_ كيف تأثرت المؤسسات الصناعية جراء التغيرات التي تحصل في سياسة التجارة الخارجية في الجزائر ؟

**:و على ضوء هذا يمكن صياغة الفرضيات التالية**

**:الاجابة الاولية عن الاشكالية**

تأثير سياسات التجارة الخارجية على المؤسسات الصناعية يمكن ان يكون كبيرا، حيث يمكن ان تؤثر على امكانية الوصول الى الاسواق الخارجية و على النسيج الاقتصادي بشكل عام مما يؤثر على ايرادات المؤسسات و ارباحها و كذلك على النمو و الازدهار في السوق العالمية.

**:الاجابة عن السؤال الفرعي الاول**

تتمثل اهم الفرص التي يتم تحقيقها للمؤسسات الصناعية جراء سياسة التجارة الخارجية في الوصول الى اسواق جديدة و المعرفة و تحسين الكفاءة من خلال المنافسة العالمية.

**:الاجابة عن السؤال الفرعي الثاني**

نعم، ان سياسة التجارة الخارجية تساهم في التوسع الدولي من خلال تعزيز التنافسية الدولية و تشجيع الاستثمار الاجنبي المباشر.

**:الاجابة عن السؤال الفرعي الثالث**

تأثرت المؤسسات الصناعية في الجزائر نتيجة تغيرات سياسة التجارة الخارجية من خلال قدرتها على التنافسية و الوصول الى الاسواق الدولية.

**:مبررات اختيار البحث**

**:الاسباب الذاتية**

- الاهتمام الشخصي، كان سبب اختيار هذا الموضوع لأنه مثير للاهتمام و يعكس مجالا للعمل مستقبلا.

- تطوير المهارات و زيادة الرصيد المعرفي حول هذا المجال.

- اختيار هذا الموضوع كان لايتاح الفرصة للتفكير و تقديم حلول يكون لها تأثير ايجابي على المؤسسة.

- استكشاف اشياء جديدة حول عالم الشغل.

**:الاسباب الموضوعية**

- توافر مصادر المعلومات الخاصة بهذا الموضوع.

- اهمية الموضوع و تطابقه مع التخصص الجامعي.

- البيئة المناسبة للمتطلبات الشخصية

**:اهداف الدراسة**

- تحليل البيئة المهنية الخاصة بالمؤسسة المدروسة.

- ايجاد حلول و اجوبة حول التساؤلات الخاصة بموضوع التربص.

- تقديم توصيات عملية، و ذلك بناءا على البيانات و التحليل لتحسين اداء المؤسسة و تعزيز نجاحها.

- استكشاف التحديات و الفرص التي تواجه المؤسسة و فرص النمو و التطوير المحتملة في المستقبل.

- فهم افضل لبيئة العمل داخل المؤسسة، بما في ذلك هيكل التنظيم، و العلاقات الداخلية بين العمال.

**:اهمية الدراسة**

الغرض من هذه الدراسة هو المساهمة في حل المشكلة اذا امكن و تقديم اقتراحات و حلول من شانها ان تساعد المؤسسة مستقبلا، مما يساهم في تحسين القرارات و تطوير السياسات و الاجراءات داخل المؤسسة. كما ان الدراسة الميدانية تساعد في فهم افضل للسياق العملي و التطبيقي للمفاهيم النظرية التي تم اكتسابها خلال المشوار الدراسي و كذلك اكتساب الخبرة.

**:حدود الدراسة**

**:الحدود الزمانية**

كانت المدة المستغرقة لانجاز الدراسة الميدانية مقدرة بشهرين (من شهر مارس الى شهر افريل) على مدى اربع حصص.

**:الحدود المكانية**

كانت الدراسة في حدود ولاية غرداية حيث ان المؤسسة كانت تبعد حوالي 20 كلم من مقر السكن حيث ان المؤسسة بشكل عام كانت ذو مساحة كبيرة بما فيها من مصالح و اجهزة خاصة بها.

**:منهج البحث و الادوات المستخدمة**

المنهج او الاداة التي تم استخدامها خلال الدراسة الميدانية هو الاستبيانات و المقابلات الشخصية مع اطارات المؤسسة و الاعتماد على احصاءات سنوية.

**:تقسيمات البحث**

لمعالجة موضوع الدراسة الميدانية التي تمت حول مدى تأثير سياسة التجارة الخارجية على المؤسسات الصناعية

: تم تقسيم هذه الدراسة الى المباحث التالية

: يعالج المبحث الاول تقديم الشركة الجديدة للمبرد الصحراوي حيث ان المبحث يتكون من مطلبين

**المطلب الأول**: التعريف بالمؤسسة و اهدافها

دور و مهام المؤسسة:**المطلب الثاني**

اما في ما يخص المبحث الثاني فهو يعالج اثر السياسات التجارية على اداء الشركة الجديدة للمبرد الصحراوي :

مفهوم سياسة التجارة الخارجية و تأثيرها على الصادرات و الواردات:**المطلب الاول**

**المطلب الثاني**: ادوات سياسة حماية التجارة الخارجية

دراسة حالة مؤسسة صناعية:**المطلب الثالث**

من بين الصعوبات التي كانت في بداية و اثناء البحث: :**صعوبات البحث**

- بما ان المؤسسة كانت بعيدة عن وسط المدينة هناك صعوبة في التنقل من بين مقر السكن و المؤسسة.

- صعوبة التنسيق مع الاطارات الخاصة بالمؤسسة و ذلك للقيام بالمقابلات الشخصية معهم.

- مشاكل في جمع البيانات حيث كانت هناك تعقيدات في الحصول على البيانات المطلوبة.

## تقديم الشركة الجديدة للمبرد الصحراوي:المبحث الاول

### التعريف بالمؤسسة و اهدافها:المطلب الاول

**:تعريفها**

الشركة الجديدة للمبرد الصحراوي هي مؤسسة ذات طابع صناعي و يعتبر المجال الخاص بصناعتهم هي المبردات الخاصة بالسيارات حيث انها تعتبر من قلة المؤسسات في هذا المجل نظرا للاهميته الذي يعتبر جزءا اساسيا من نظام التبريد في المركبات. تعتمد هذه المؤسسة على استيراد المواد الاولية من مصادر مختلفة حول العالم مثل الالمنيوم و النحاس و المواد البلاستيكية، و المواد الكيميائية اللازمة لتصنيع انابيب التبريد و الاجزاء الاخرى ذات صلة.

تعمل المؤسسة على مراقبة عمليات الاستيراد بدقة لضمان جودة المواد الواردة و تطابقها مع المواصفات و المعايير المطلوبة. بعد استلام المواد الاولية، تخضع لعمليات التصنيع التي تشمل القطع، التشكيل و اللحام، و التجميع بواسطة مهندسن و فنيين مهرة يعتمدون تقنيات و معدات خاصة في صناعة المبردات. تضمن المؤسسة ايضا احترام معايير الجودة العالية و الامتثال للمعايير البيئية و الصحية في عملياتها التصنيعية. و تعتمد على فريق متخصص في مراقبة الجودة لضمان ان منتجاتها تلبي توقعات العملاء و تتفق مع المعايير الدولية.

بعد انتاج المبردات، تقوم المؤسسة بتسويق منتجاتها اما مباشرة لشركات تصنيع السيارات او عبر شبكة واسعة من الموزعين. و تعتمد على استراتيجيات تسويق مبتكرة و دعم فني مستمر لضمان رضا العملاء و تعزيز سمعتها في السوق كمؤسسة موثوقة بها لصناعة مبردات السيارات عالية الجودة.

كما ان خلال التربص وجدت الظروف العملية مقبولة بشكل عام، حيث ان المؤسسة كانت توفر بيئة مناسبة للعمال سواءا من الناحية المادية او الغير مادية، تركزت المصلحة التجارية التي تم فيها التربص على الجانب التجاري للمؤسسة فقد تم اكتساب المعلومات من خلالها، حيث كان توزيع المهام و المسؤوليات لكل فرد في المصلحة التجارية بناءا على خبراتهم و مهاراتهم الخاصة، يجري تحديد السلطات و الصلاحيات التي يتمتع بها كل فرد لاتخاذ القرارات المناسبة في اطار الاهداف المحددة، كذلك تعد نوعية الاتصال داخل هذه المصلحة اتصال مباشر بين الموظفين يتميز هذا النوع من الاتصال بتحسين العلاقات بينهم و تعزيزها و تبادل للأفكار.

الشكل التالي يوضح الهيكل التنظيمي للمؤسسة حيث تتكون من عدة اجزاء كل منها متخصص في جانب معين من العمل تحت اشراف الرؤساء الذين هم بدورهم تحت اشراف الادارة العليا:

الشكل رقم (01) الهيكل التنظيمي للشركة الجديدة للمبرد الصحراوي.

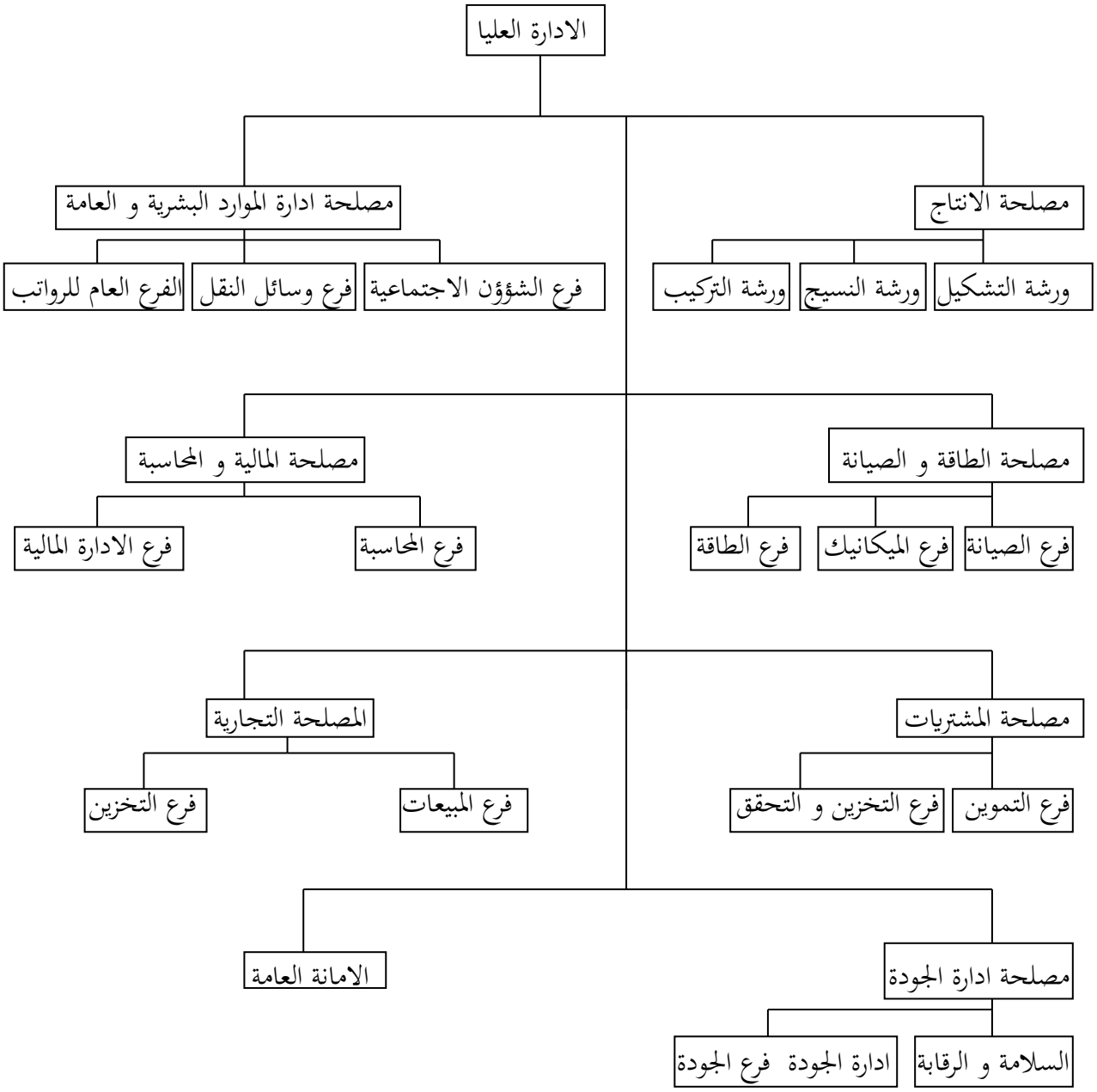


**المصدر: من اعداد الطالب بناءً على الشركة الجديدة للمبرد الصحراوي.**

**أهداف المؤسسة:** للمؤسسة عدة اهداف لتحقيقها اهمها:

تهدف الى تصنيع مبردات السيارات عالية الجودة تلبي معايير الصناعة و تتفق مع متطلبات العملاء.:تحقيق الجودة

التوسع و النمو: تسعى المؤسسة الى توسيع نطاق عملياتها و الدخول الى اسواق جديدة لزيادة حصتها في السوق و تحقيق النمو المستدام.

الاستدامة: تهتم المؤسسة بالاستدامة البيئية و تعمل على تحسين عملياتها لتقليل البصمة البيئية و الحفاظ على الموارد الطبيعية.

الابتكار و التطوير: تسعى المؤسسة الى الابتكار و في تصميم و تطوير مبردات السيارات لتحسين ادائها و زيادة كفائتها في التبريد.

رضا العملاء: تهدف الى تحقيق رضا العملاء من خلال تقديم منتجات عالية الجودة و خدمة ما بعد البيع الممتازة و الاستجابة السريعة لاحتياجات العملاء.

توسيع السوق و زيادة الحصة السوقية: تهدف الى توسيع نطاق عملياتها و زيادة حصتها في السوق من خلال الدخول الى اسواق جديدة و استهداف عملاء جدد.

تحقيق السلامة المهنية: تهتم المؤسسة بتحقيق السلامة المهنية للعاملين من خلال تطبيق الاجراءات اللازمة التي تضمن بيئة عمل امنة.

باختصار، تهدف المؤسسة الى تحقيق النمو و الريادة في صناعة مبردات السيارات من خلال تقديم منتجات عالية الجودة و الابتكار في التصميم و التصنيع و الاهتمام بالاستدامة و رضا العملاء.

**المطلب الثاني: دور و مهام المؤسسة**

تتضمن ادوار و مهامهم المؤسسة المختصة في صناعة مبردات السيارات مجموعة من الوظائف الرئيسية التي تساهم في نجاح عملها و تحقيق اهدافها. هذه بعض المهام الادوار الرئيسية التي تلعبها هذه المؤسسة.

البحث و التطوير: تقوم المؤسسة بدور هام في البحث و التطوير لتطوير تقنيات جديدة في منتجاتها، سواءا من ناحية تصميم المبردات او في تحسين كفاءة التبريد او استخدام مواد جديدة تحسن من الاداء.

التصنيع و الانتاج: تعتبر عمليات التصنيع و الانتاج جزءا هاما من ادوار المؤسسة، حيث يتم تحويل المواد الاولية الى منتجات نهائية تلبي احتياجات العملاء و تشمل كل من التشكيل و التركيب..الخ.

مراقبة الجودة: تلعب دورا هاما في ضمان جودة المنتجات المصنعة و التحقق من تطابقها للمواصفات و المعايير المطلوبة، و تشمل مراقبة الجودة كل من اختبار الاداء و مراقبة العملية الانتاجية.

التسويق و المبيعات: تقوم المؤسسة بدور هام في تسويق و ترويج منتجاتها للعملاء المحتملين، و تطوير استراتيجيات التسويق و المبيعات التي تساعد في زيادة حصتها في السوق و تعزيز مكانتها التنافسية.

البحث عن الموردين: تقوم المؤسسة بالبحث عن موردين موثوقين للمواد الأولية، و خلق علاقات قوية معهم لضمان توفير المواد الاولية ذات الجودة العالية و بأسعار مناسبة.

تحسين المنتجات: تقوم المؤسسة بالبحث عن لتطوير منتجاتها الحالية و اضافة ميزات جديدة تلبي احتياجات العملاء و تميزها عن المنتجات المنافسة.

ادارة المواد البشرية: و ذلك عن طريق ادارة فريق العمل بشكل فعال بما في ذلك توظيف و تدريب الموظفين و تحسين قدراتهم.

ادارة العلاقات مع العملاء و الشركاء: حيث انها تقوم ببناء و تعزيز علاقات قوية مع العملاء و الشركاء في نفس مجال الصناعة لتلبية احتياجاتهم و كسب رضاهم.

كما ان المؤسسة تحرص على خلق جو من التعاون و كذلك التنسيق بين مختلف الاقسام داخلها لتحقيق اهدافها بنجاح.

## المبحث الثاني: أثر السياسات التجارية على أداء الشركة الجديدة للمبرد الصحراوي:

### المطلب الأول: مفهوم سياسة التجارة الخارجية و تأثيرها الصادرات و الواردات

يخضع نشاط التجارة الخارجية في مختلف بلدان العالم الى مجموعة من التشريعات و اللوائح التي تصدر من طرف اجهزة الدولة المتخصصة و التي تعمل على تقييد النشاط التجاري او تحريره من العقبات المختلفة التي تواجهه على المستوى الدولي او الإقليمي، فكل هذه التشريعات و اللوائح المنظمة لحركة التبادل التجاري للدولة بغية تحقيق اهداف معينة يمكن ان نسميها "بالسياسة التجارية".

و هكذا فالإجراءات المتعلقة بضبط الواردات و الصادرات مثل نظام الحصص و الرسوم الجمركية و الاعانات تعتبر جزء من السياسة التجارية و تشمل كذلك الاجراءات المتعلقة بالصرف الاجنبي و هذه الاخيرة تدخل في ما يسمى "بأدوات التجارة الخارجية" .[1]

كما ان هذه الادوات تكون مختلفة من حيث طبيعتها، قد تكون مالية (الدعم و الرسوم الجمركية) او نقدية (سعر الصرف، اسعار الفائدة) او تجارية (تجارة الدولة، نظام الحصص) او ادارية (كالاشتراطات الصحية و الفنية).[2]

و عليه يمكن ان نعرف سياسة التجارة الخارجية بانها :

برنامج حكومي مخطط تحدد فيه مجموعة من الادوات او الاساليب التي يمكن ان تؤثر على التجارة الخارجية خلال مدة معينة، بالشكل الذي يضمن تحقيق اهداف اقتصادية او اجتماعية او سياسية معينة، يصعب او يتعذر الوصول اليها طبقا للالية السوق الحرة.[3]

من خلال هذا التعريف يتضح ان سياسة التجارة الخارجية هي جزء من السياسة الاقتصادية التي هي بصفة عامة همزة الوصل بين المذاهب و النظم الاقتصادية، و تعد ايضا همزة وصل بين مذاهب و نظم التجارة الخارجية التي تطبق في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية.[4]

---

[1] احمد جامع و صفوت عبد السلام عوض أله: دروس في العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة 1993، ص 119.

[2] www.startimes.com/?t=20895822

[3] عبد الباسط وفا: سياسة التجارة الخارجية، دار النهضة العربية، سنة 2000، ص 12

[4] سلوى سليمان: السياسات الاقتصادية : وكالة المطبوعات، الطبعة الاولى، الكويت 1973، ص 65، ص81

## أنواع سياسة التجارة الخارجية:

من الواضح ان لسياسات التجارة الخارجية لأي دولة ثلاثة انواع رئيسية من حيث مجال تطبيقها و هي:

### أولا: سياسات التجارة الخارجية الوطنية:

تتمثل فيما تتخذه الدولة بمفردها من سياسات للتأثير على تجارتها الخارجية بهدف تعزيز مصالح الدولة في المجال التجاري من خلال تنظيم الصادرات و والواردات و كذلك تحديد السياسات الجمركية. تتضمن هذه السياسات تشجيع التصدير و حماية الصناعية المحلية و تطوير البنية التحتية التجارية للدولة.

### ثانيا: سياسات التجارة الخارجية الاقليمية:

و يقصد بها تلك السياسات التي تتخذها مجموعة من الدول لتحقيق مصالح تجارية و اقتصادية مشتركة و تركز على التعاون التجاري بين دول معينة في منطقة جغرافية محددة. تتضمن هذه السياسات اتفاقيات التجارة الاقليمية كالاتحادات الجمركية و المناطق التجارية الحرة و، حيث انها تهدف الى تعزيز التعاون بين دول الاعضاء و تخفيض الرسوم الجمركية و تسهيل حركة البضائع و الخدمات.

### ثالثا: سياسات التجارة الخارجية الدولية:

وهي السياسات التي لا تتخذ في اطار محلي او إقليمي و انما في اطار منظومة عالمية لتنظيم التبادل التجاري للمجتمع الدولي عموما و اشهرها على الاطلاق اتفاقيات منظمة التجارة العالمية التي ترمي الى تحرير التجارة العالمية من مختلف القيد التي تشكل عائق امام الدول.[5]

[5] www.startimes.com/?t=20895822

**تأثيرها على الصادرات و الواردات:**

تؤثر سياسات التجارة الخارجية بشكل كبير على الصادرات و الواردات و ذلك من خلال:

**رسوم الاستيراد و الصادرات:** فرض رسوم عالية على الاستيراد يمكن ان يقلل من واردات البلد، بينما قد تشجع الرسوم المنخفضة الصادرات.[6]

**السياسة النقدية:** يمكن للتغييرات في سياسة العملات كالتعويم و تثبيت العملة، ان يؤثر على تكاليف الصادرات و الواردات. و تؤثر السياسة النقدية عن طريق التغير في السعر النسبي للسلع المحلية مقارنة مع السلع الاجنبية الذي ينتج من تغير سعر الصرف فيؤدي التوسع النقدي الى تدهور قيمة العملة المحلية و بالتالي زيادة الطلب على السلع المحلية فتزداد الصادرات.[7]

**التنظيمات الدولية:** انضمام الدول الى منظمات مثل المنظمة العالمية للتجارة يمكن ان يؤثر على قواعد التجارة و التوجيهات، مما يؤثر بدوره على الصادرات و الواردات.[8]

**السياسات الحكومية:** تشمل هذه السياسات كفرض قيود على الاستيراد او الدعم المالي للصادرات تلك السياسات يمكن ان تؤثر على حركة السلع بين الدول.[9]

بشكل عام تتأثر الصادرات و الواردات بشكل مباشر بالسياسات التجارية التي يتم اتخاذها من طرف الحكومات، كما انها تلعب دورا هاما في تحديد حجم الصادرات و الواردات للدول.

**المطلب الثاني: أدوات سياسة حماية التجارة الخارجية**

يمكن ان تعرف سياسة حماية التجارة الخارجية على انها:

"تبني الدولة لمجموعة من القوانين و التشريعات و اتخاذ الاجراءات المنفذة لها بقصد حماية سلعها و سوقها الاجنبية ضد المنافسة الأجنبية"[10]

---

[7] سميحة جديدي، محاضرات في الاقتصاد الكلي المعمق موجهة لطلبة سنة اولى ماستر مالية و تجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الوادي، ص 4

[8] بن شيني عبد القادر، مطبوعة بيداغوجية، سنة ثالثة ليسانس، تجارة دولية، كلية العلوم اقتصادية و علوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

[9] بن شيني عبد القادر المرجع السابق

الدول التي تنتهج سياسة الحماية التجارية يكون ذلك من خلال الاعتماد على بعض الأدوات، يمكن ان نقسمها الى ادوات كمية و اخرى سعرية فيما يلي:

**اولا: الأدوات السعرية:** هذا النوع من الادوات يظهر تأثيره على اسعار الصادرات و الواردات و من اهما "الرسوم الجمركية و الإعانات".

**ا: الرسوم الجمركية:** هي الضريبة الغير مباشرة التي يفرضها البلد على البضائع المستوردة او المصدرة. تفرض هذه الرسوم عادة لتحفيز الانتاج المحلي و حماية الصناعات المحلية، او كإجراء تصحيحي للتجارة.

**ب: نظام الاعانات:** في حماية التجارة الخارجية يشير نظام الاعانات الى مجموعة من السياسات التي تهدف الى دعم الصناعات المحلية و مساعدتها لزيادة حجمها و النهوض بمستواها من حيث الجودة و تمكينها على المنافسة في السوق الخارجية. يمكن ان تشمل هذه الاعانات الرسوم الجمركية المنخفضة او الصفقات التجارية المفضلة، بالاضافة الى الدعم المالي المباشر او الغير مباشر للشركات المحلية.

**ثانيا: الأدوات الكمية:** يمكن حصر اهم هذه الادوات في نظام الحصص، تراخيص الاستيراد، المنع

**ا: نظام الحصص:** يشير هذا النظام الى تحديد كميات محددة من السلع التي يسمح بإدخالها الى السوق المحلية خلال فترة زمنية معينة. حيث يفضل نظام الحصص عن نظام الرسوم الجمركية من حيث الفعالية في مجال تقييد الواردات. يستخدم هذا النظام لحماية الصناعات المحلية من التنافس الاجنبي الزائد و لتعزيز الانتاج المحلي.

**ب: تراخيص الاستيراد:** يشير بنظام تراخيص الاستيراد عدم السماح باستيراد بعض السلع إلا بعد الحصول على ترخيص من الجهة الادارية المختصة بذلك.

تهدف هذه التراخيص الى ضبط و تنظيم الاستيرادات و قد تستخدم كأداة لحماية الصناعات المحلية من السلع المنافسة من دول معينة فيفرض الترخيص باستيراد بعض السلع من تلك الدول. و قد يهدف الى تحديد حصة من سلعة معينة دون الكشف عن مقدارها، فيقتصر السماح بدخول السلعة حسب الكميات المرخص باستيرادها. و عادة ما يكون نظام تراخيص الاستيراد مرتبطا بنظام الحصص، حيث تستخدم التراخيص لتنظيم توزيع الحصص المصرح بها على المستوردين المحليين، كما انه يتميز بالفعالية في الرقابة على التجارة الخارجية.

---

[10] الفت ملوك، تابع محاضرات التجارة الزراعية الدولية، جامعة دمنهور

**ج: الحظر**: يمكن ان نعرف الحظر على انه "قيام الدولة بمنع التعامل مع الاسواق الدولية" و يتم تطبيقه اما على الصادرات او الواردات او كلاهما معا، و يأخذ الحظر الشكلين التاليين:

**– حظر كلي**: هو ان تقوم الدولة بمنع كل التبادلات التجارية التي بينها و بين الخارج و اعتمادها على الاكتفاء الذاتي.

**– حظر جزئي**: هو ان تقوم الدولة بمنع التعاملات بينها و بين الاسواق الدولية بالنسبة لبعض الدول و السلع.[11]

**المطلب الثالث: دراسة حالة مؤسسة صناعية**

تعد الجزائر من بين الدول التي تعتمد باستمرار على تبني تغييرات في علاقات التجارة الخارجية كما ان الجزائر تتبع سياسة تجارية تهدف الى تعزيز التنمية الاقتصادية و تحقيق التنمية. يتم التركيز في هذه السياسة على تعزيز الصادرات غير نفطية، و جذب ألاستثمارات، و تحسين البنية التحتية، و تعزيز التجارة الدولية، بالاضافة الى تنظيم السوق لضمان الشفافية و العدالة. تهدف هذه الجهود الى تعزيز الاقتصاد الوطني و تحقيق التوازن في التبادل التجاري الدولي. كما ان الجزائر قد مرت منذ الاستقلال بعدة مراحل تعمل على تنظيم تجارتها الخارجية بما يحقق اهدافها الاقتصادية في كل مرحلة، سيتم التركيز على المدة التي تراوحت من عام 2015 الى 2023 و التأثير الذي احدثته بالمؤسسات الصناعية خاصة من 2021 الى 2023 بما يناسب دراستنا الميدانية في ما يلي:

**سياسة التجارة الخارجية في الجزائر (2015–2023)**

من الواضح ان الجزائر تعتمد بشكل كبير على صادرات البترول كجزء اساسي من تجارتها الخارجية، كما ان اقتصادها يتاثر نتيجة التقلبات في اسعار النفط على المستوى العالمي فيخلق تغيرات في السياسة التجارية للبلد، فيما يلي اهم التغيرات التي حصلت في السياسة التجارية للبد خلال فترة (2023/2015):

– بدءا من سنة 2015 كان هناك بالفعل تطبيق لقيود كمية و نوعية و تدابير لمراقبة المنتجات عند استيرادها او تصديرها نتيجة تعديل القانون 04/03 بالقانون 15/15 في السنة السابقة و ذلك بسبب انخفاض اسعار المحروقات

– في سنة 2016 اتخذت الحكومة الجزائرية اجراءات حاسمة في قانون المالية يهدف الى تقليص الواردات يشمل فرض تراخيص على بعض المنتجات فضلا عن فرض حقوق جمركية على بعض الاصناف المحدد من الاجهزة

[11] الفت ملوك، المرجع السابق

– مرورا بسنة 2017 شمل قانون المالية لسنة 2018 العديد من التدابير الخاصة بتصدير و استيراد البضائع، اتخذت بعض هذه التدابير طابع التسعيرة الجمركية حيث كانت التدابير الاخرى تحمل طابعا كميا خاص بتعليق مؤقت ل45 نوع من المنتجات نهائية الصنع

– عام 2019 اصدرت الجزائر نظاما جديدا خاص بالاستيراد يضم الغاء الحظر الذي تم فرضه على ما يقارب اكثر من 800 مابين السلع و البضائع مقابل العودة الى حرية الاستيراد مع الرفع الاضافي للرسم مؤقتا على غالبية السلع المستوردة

– عام 2020 تم فرض بعض اشكال القيود و الحظر على الواردات التي لها صلة بجائحة كوفيد-19 و ذلك لانتشاره في العديد من دول العالم في الجهة المقابلة تم تخفيف القيود الخاصة باستيراد المواد الطبية حيث زادت نسبة الواردات منها بشكل كبير [12]

– عام 2021 كشف وزير التجارة الجزائري انه سيتم تطبيق رسم جمركي من 100 و 150 الى 200 % على كافة الاصناف المستوردة التي تعرف نسبة انتاج محلي يضمن تغطية السوق الوطنية، اما في حالة ما اذا كان وجود نقص في الانتاج المحلي، فان الرسم الوقائي سيكون في نطاق 30 الى 50 %، و جاءت القرارت السابقة بغية كبح ما يعرف بالعشوائية في نشاط الاستيراد[13]

– عام 2022 تواصلت سياسة تنظيم و تخفيض الواردات بخطوات سريعة و واثقة و ذلك بهدف حماية الانتاج المحلي مما سمح بالحفاظ على توازن الواردات في السلع، فسجلت السنة تراجعا بنسبة 68% من عدد المستوردين في الجزائر [14]

_ عرفت الجزائر سنة 2023 سلسلة من الاجراءات و الجهود المبذولة التي تهدف الى رفع صادرتها خارج المحروقات و زيادة قدرتها التنافسية في السوق الدولية، من الجهة الاخرى حرصت الحكومة الجزائرية على عدم وجود نذرة في السوق، نظرا لان هناك زيادة في الانتاج المحلي و ذلك بعدم التقشف في الاستيراد و السماح بتوفير المواد الانتاجية بما يغطي حاجيات المواطن[15]

---

10 نماء الاقتصاد و التجارة – المجلد 06، العدد 02، ديسمبر 2022/ (166-182)، تطور التجارة الخارجية و السياسة التجارية في الجزئر في ظل جائحة كوفيد-19، جامعة جيجل

13 www.aljazeera.net/ebusiness/2020/11/11/2600

14 https//:www.aps.dz/ar/economie/136597-2022

15 www.aps./ar/economie/154408-2023

**دراسة حالة مؤسسة صناعية مختصة في انتاج مبردات السيارات:**

لدينا في مايلي اعمدة بيانية توضح الكميات المستوردة من المواد الاولية من سنة 2021 الى سنة 2023 و التأثيرات التي احدثتها التغيرات في السياسات التجارية الخاصة بالجزائر على المؤسسة الصناعية نظرا لوجود قرارات حكومية بارزة خلال هذه المدة:

الشكل رقم (01) اعمدة بيانية توضح الكميات المستوردة من المواد الاولية من سنة 2021 الى سنة 2023

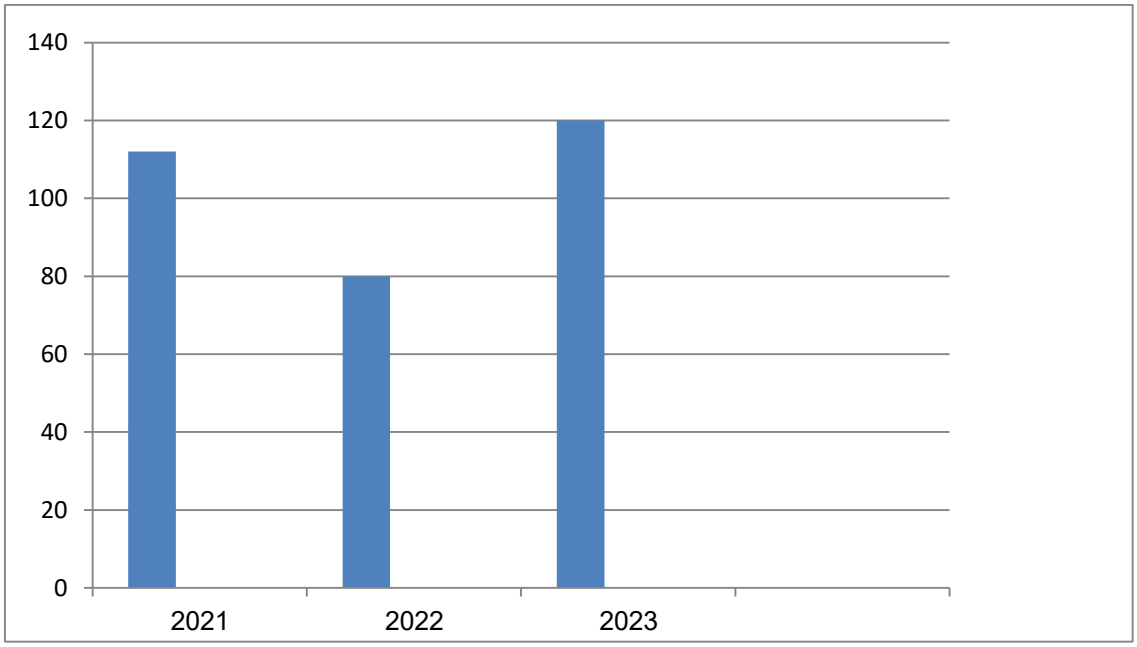


**المصدر: من اعداد الطالب بناءً على: المؤسسة الجديد للمبرد الصحراوي**

بناءا على معطيات الاعمدة البيانية سيتم دراسة القرارت الحكومية الجزائرية و التي مست سياسة التجارة الخارجية للدولة و مدى تاثيرها على المؤسسة الجديدة للمبرد الصحراوي تحديدا من ناحية استيراد المواد الاولية من عبر الفترة التي امتدت من سنة 2021 الى سنة 2023.

من الواضح ان متوسط الاستيراد للمؤسسة يتراوح ما بين 100 الى 120 طن نهاية كل سنة، تم اصدار قرارت وزارية سنة 2021 على ان يتم تطبيق رسم جمركي من 100 الى 200 بالمائة على الاصناف المستوردة التي تعرف نسبة انتاج محلي كبير اي انها قادرة على تغطية السوق الوطنية، من خلال دراستنا الميدانية اكتشفنا ان المنتج المصنع من طرف المؤسسة الذي يتمثل في مبردات السيارات يتميز بالندرة في السوق الوطني، فمن بين القرارت الوزارية التي صدرت في نفس السنة التي نصت على خفض الرسم الوقائي من 30 الى 50 بالمائة بالنسبة للمنتجات التي لديها نقص في الانتاج المحلي و هذا ما يبرر لنا ان كمية المواد الاولية المستوردة من طرف المؤسسة المقدرة ب112 طن تعتبر

نسبة جيدة بالنسبة لواردات المؤسسة، بشكل عام على المستوى الوطني تحسن معدل التغطية التجارية للواردات حسب الصادرات بشكل ملحوظ ليصل الى 92 بالمائة نهاية 2021 علما ان عام 2020 عرف نسبة اقل.[16]

عام 2022 تم تطبيق سياسة تنظيم و تخفيض الواردات من طرف الحكومة الجزائرية، تهدف هذه السياسة للحفاظ على توازن الواردات في السلع اي فرض قيود على بعض المنتجات المستوردة بما في ذلك المواد الأولية مما اثر على عدد من المؤسسات الصناعية. المؤسسة الجديدة للمبرد الصحراوي دخلت حيز المؤسسات التي انعكست عليها هذه السياسة، فنلاحظ تراجع في كمية المواد الاولية المستوردة الى 80 طن حيث ان هذه النسبة تعتبر اقل من المتوسط بالنسبة لوارداتها، بالتالي هذا سيشكل صعوبة للمؤسسة في توفير متطلبات عملائها و سيخلق نذرة اكثر في منتوجاتها في السوق الوطني.

مرورا الى سنة 2023 اصبحت هناك زيادة في الانتاج المحلي لذلك تم تطبيق مجموعة من الاجراءات و الجهود لزيادة القدرة التنافسية في السوق الدولية و جاءت هذه الاجراءات كنوع من الدعم للمؤسسات المحلية و ذلك بعدم التقشف في الاستيراد و توفير المواد الانتاجية على المستوى الوطني بما يغطي احتياجات المواطن، على وجه الخصوص انعكست هذه القرارات على المؤسسة الجديدة للمبرد الصحراوي حيث ارتفعت وارداتها بشكل كبير فتم تسجيل كمية واردات قدرت ب120 طن نهاية السنة و التي تعتبر نسبة قياسية مقارنة بالسنة السابقة كما هو موضح في الاعمدة البيانية، بالتالي يمكن للمؤسسة الاستمرار بثقة دون القلق بشان احتياطاتها من المواد الاولية و توفير منتوجها في الاسواق الوطنية و الدولية.

[16] www.mf.gov.dz/index.php/ar/activites-ar/759-situation-du-commerce-exterieur-durant-les-huit-premiers-mois-de-l-annee-2022

**الخاتمة:**

من خلال دراستنا لموضوع تأثير سياسات التجارة الخارجية على المؤسسات الصناعية تم اثبات جميع الفرضيات السابقة حيث تم التوصل الى ان المؤسسات الصناعية لها علاقة مباشرة مع السياسات التجارية خاصة في الجزائر، و ان القرارات الحكومية السليمة يمكن تحدث نقلة نوعية على المؤسسات الصناعية التي تعود بالفائدة على الدولة و العكس في حين ما اذا كانت هذه القرارات غير ملائمة مع البيئة الخاصة بالمؤسسات الصناعية المحلية.

**النتائج الأساسية:**

**زيادة التنافسية الدولية:** قد تؤدي سياسات التجارة الخارجية الى زيادة التنافسية للمؤسسات الصناعية من خلال توفير الوصول الى الاسواق الدولية و تقليل العوائق التجارية.

**تحديات الاعتماد على الاستيراد:** قد تواجه المؤسسات الصناعية تحديات في تامين المواد الخام و المكونات المستوردة بسبب القيود و الرسوم الجمركية المفروضة.

**التأثير على الانتاجية و التكلفة:** يمكن ان تؤثر سياسات التجارة الخارجية على انتاجية المؤسسات الصناعية و تكلفة الإنتاج سواء بالإيجاب او بالسلب بناءا على طبيعة القيود المفروضة.

**تحسن الفرص للتوسع الدولي:** قد توفر سياسات التجارة الخارجية فرصا جديدة للمؤسسات الصناعية للتوسع عبر الحدود و تحقيق نمو عالمي.

**ضرورة التنويع و التكيف:** تظهر اهمية التنويع في مصادر المواد الخام و المكونات المستوردة و التكيف مع التغيرات في سياسات التجارة الخارجية للتعامل مع التحديات المتغيرة.

**التوصيات:**

**تنويع المصادر** يمكن للمؤسسة البحث عن مصادر بديلة للمواد الخام و المكونات المستوردة، سواءا كان ذلك عن طريق البحث عن موردين محليين او دوليين يوفرون المواد بأسعار مناسبة لمتطلبات المؤسسة.

**التحسين المستمر:** يجب على المؤسسة العمل على تحسين ادارة المخزون و تحديد الاحتياجات بشكل دقيق، بحيث يتم تقليل المهملات و تحسين استخدام الموارد المتاحة.

**التعاون مع الحكومة:** ليس بالمستحيل على ان المؤسسات الصناعية بإمكانها التواصل مع الحكومة او الهيئة الجمركية للعمل على تخفيف هذه القيود او التوصل الى حل يخدم جميع الاطراف

**الاستثمار في البحوث و التطوير:** يمكن للمؤسسات الاستثمار في البحث و التطوير بخصوص منتجات جديدة او تقنيات بديلة تساعدها على التكيف مع القيود المفروضة على الاستيراد.

**التنويع الجغرافي:** على المؤسسة ان تنوع مصادرها من المواد الخام بحيث ان تكون بأسعار مناسبة لمتطلباتها.

**افاق الدراسة:** يمكن ان يتطرق الباحثون الاخرون من خلال هذا البحث الى:

**تأثير سياسات التجارة على الإنتاجية** يمكن ان يكون للسياسات التجارية تأثير كبير المؤسسات الصناعية سواءا بالإيجاب او السلب.

**التأثير على النمو و التوسع:** كيف تؤثر سياسات التجارة الخارجية على قدرة المؤسسات على النمو و التوسع في الاسواق الدولية.

**تأثير الاستثمارات الأجنبية:** كيف يمكن لسياسات التجارة الخارجية ان تؤثر على الاستثمارات المباشرة في قطاع الصناعة.

**تأثير التغيرات في العملة و التبادل الدولي:** كيف يمكن لتقلبات سوق العملات و التبادل على المؤسسات الصناعية و قدرتها على التنافس في السوق الدولي.

**التأثير على سلسلة التوريد:** كيف يمكن للتغيرات في سياسة التجارة الخارجية ان تؤثر سلسلة التوريد الخاصة بالمؤسسات الصناعية.

## قائمة المراجع:

### ا: الكتب:


1 أحمد جامع و صفوت عبد السلام عوض ألله: **دروس في العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار النهضة العربية، القاهرة 1993، ص 119.

2 عبد الباسط وفا، **سياسة التجارة الخارجية**، دار النهضة العربية، سنة 2000، ص 12

4 سلوى سليمان، **السياسات الاقتصادية**، وكالة المطبوعات، الطبعة الأولى، الكويت 1973، ص 65، ص81

5 سميحة جديدي، **محاضرات في الاقتصاد الكلي المعمق موجهة لطلبة سنة اولى ماستر مالية و تجارة دولية**، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الوادي، ص 4

6 بن شيني عبد القادر، مطبوعة بيداغوجية ، سنة ثالثة ليسانس، تجارة دولية، كلية العلوم اقتصادية و علوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

7 ألفت ملوك ، **محاضرات التجارة الزراعية الدولية**، جامعة دمنهور

8 نماء الاقتصاد و التجارة – المجلد 06، العدد 02، ديسمبر 2022/ (166-182)، **تطور التجارة الخارجية و السياسة التجارية**

**في الجزر في ظل جائحة كوفيد-19**، جامعة جيجيل


### ب: لمواقع الالكترونية:


1 www.startimes.com/?t=20895822

2-www.startimes.com/?t=208958 2

3 www.aljazeera.net/ebusiness/2020/11/11/2600

4 https//:www.aps.dz/ar/economie/136597-2022

5 www.aps./ar/economie/154408-2023

6 www.mf.gov.dz/index.php/ar/activites-ar/759-situation-du-commerce-exterieur-durant-les-huit-premiers-mois-de-l-annee-2022